مهاجرون

«الأحرار» يطالب باستفادة جميع مغاربة المهجر من التخفيض الجمركي على السيارات

الدار البيضاء: حسن لعوام

طالب فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب بتقليص مدة الإقامة للمغاربة المقيمين بالخارج الراغبين في الاستفادة من التخفيض الجمركي بنسبة 85 في المائة على قيمة السيارات السياحية على حالتها الجديدة عند استيرادها، إلى خمس سنوات عوض عشر سنوات كما ورد في مشروع القانون، من أجل فتح الباب أمام كل مغاربة العالم للاستفادة من هذا التخفيض.

كما طالب الفريق النيابي، في مذكرة تعديلاته بخصوص مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الواردة في مشروع قانون المالية المصادق عليه بمجلس النواب، أن يشمل إجراء التخفيض مختلف فئات المغاربة القاطنين بالخارج وبدون تمييز، وليس فقط الأشخاص البالغين 60 سنة كما جاء في مشروع الميزانية، «تشجيعا الجيل الثاني والثالث على التفكير في العودة إلى بلدهم الأصل»

فريق التجمع الوطني للأحرار اقترح أيضا في مذكرته، توصلت «الأخبار» بنسخة منه، تعديلا جديدا يهدف إلى منح الاستفادة من استيراد السيارات بالنسبة للطلبة المغاربة الذين يتابعون دراستهم بالخارج، والذين قضوا مدة الإقامة لا تقل عن ثلاث سنوات، بدل 10 سنوات كما هو مدرج بمشروع المالية، عند استيراد السيارات السياحية من تخفيض على قيمة السيارات الجديدة على حالتها الجديدة.

واقترح فريق التجمع الوطني للأحرار ألا تتعدى قيمة السيارة على حالتها الجديدة 300.000 درهم، ويخضع القسط الذي يتجاوز هذا السقف لأداء الرسوم و المكوس الجمركية المستحقة عادة، غير أنه يمكن لوسائل النقل، أن تستفيد من تمديد إضافي لا يتعدى ستة أشهر مقابل أداء رسم خاص يعادل مقدار الضريبة الخصوصية على السيارات.

التعديلات شملت كذلك استفادة مغاربة العالم الذين يقومون بالاستيراد المؤقت للسيارات من فترة إضافية، من التخفيض الجمركي، لا تتجاوز 6 أشهر مقابل أداء رسم يعادل مبلغ الضريبة، وتطبيق إجراء الخصوصية على السيارات ، ما يسمح للمغاربة القاطنين بالخارج التنقل عبر وسائل أخرى من المغرب نحو البلد المضيف و خصوصا الجيل الثاني والثالث، ودعم المستثمرين منهم التنقل بسرعة تسمح لهم بإنجاز مشاريعهم، بالإضافة إلى الانعكاسات المالية.

من جهة أخرى، اقترح الفريق النيابي تمديد المدة المقترحة لتحصيل العقوبات والغرامات والزيادات وفوائد التأخير وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والمكوس المستحقة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى سنة كاملة عوض ستة أشهر المقترحة في مشروع المالية وذلك لتمكين المعنيين بالاستعداد الكامل لتسوية وضعيتهم اتجاه إدارة الجمارك.